# استقلال الجامعة

الكتاب: استقلال الجامعة
المؤلفة: خلود صابر
لوحة الغلاف والرسومات للفنانة: بسمة عبد العزيز

سلسلة: تعلم حقوق الإنسان (١٣)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣( +٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب:
الترقيم الدولي:

**بطاقة فهرسة**
**فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية**
**إدارة الشئون الفنية**

**استقلال الجامعة**
**ط١- القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.**
**٨٢ ص؛ ٢٠سم- (سلسلة تعليم حقوق الإنسان؛ ١٣)**
**خلود صابر (مؤلفة)**
**العنوان: استقلال الجامعة**

**الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان
(١٣)

# استقلال الجامعة

خلود صابر

منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الاطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والأوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس).

مدير البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

# فهرس


• مقدمة..... ٧

• معنى استقلال الجامعة ..... ١٧

• الواقع الفعلي للجامعات المصرية..... ٢٩

• الإطار القانوني ..... ٦٥

• لماذا استقلال الجامعات ؟ ..... ٧٣

# مقدمة

ماذا تعني لنا الجامعة؟ ربما يبدأ الخلاف حول قضية الجامعة، والذي يخلق كل هذا الجدل من كوننا لا نتفق منذ البداية على معنى الجامعة... ما هو الدور الذي ننتظره منها؟ وما هو الدور الذي ننتظره من طلابها؟ ماذا تعني الحياة الجامعية؟ ومن له الحق في ممارسة تلك الحياة؟ ما هو العمل الطلابي، وما هي أشكاله المختلفة؟ هل الوضع الحالي في الجامعة هو الوضع الطبيعي أو الوحيد الذي يمكن أن تكون عليه الجامعات؟ وإن لم يكن.. فما هي الأشكال الأخرى الممكنة؟ وكيف يمكن الوصول إليها؟ ماذا يعني استقلال الجامعة؟ ولماذا كل هذا الجدل الدائر حوله؟ ما الذي يمكن أن يضيفه للحياة الطلابية بشكل خاص وللحياة العامة بشكل عام؟

وهناك عدد من الأسئلة الأخرى التي ربما تبدو الإجابة

عنها بدهية جدا في البداية؛ إلا أننا عادة ما نختلف حول الكثير من مضامينها وتفاصيلها، عند محاولة النقاش حول استقلال الجامعة.

ومما لا شك فيه أننا لا نستطيع فهم كل تلك الأسئلة بمعزل عما يحدث الآن داخل أسوار الجامعة، السيطرة الأمنية الكاملة عليها، وانقسام الطلاب إلي مجموعات بعضها غير معني بكل ما يحدث، والبعض الآخر يحاول بذل محاولات للخروج من تلك السيطرة؛ سواء كانت تلك المحاولات من التيارات السياسية المختلفة التي تحاول انتزاع مساحة ما من الحرية، أو حتى من باقي الطلاب غير المنتمين للتيارات السياسية الذين يحاولون ممارسة أشكال مختلفة من العمل الطلابي.

## ماذا تعني الجامعة؟

علي قدر ما يظهر هذا السؤال أنه سؤال بدهي للغاية، قد تصل درجة بداهته إلي إثارة الضحك أحيانا، على قدر ما يحمل في واقع الأمر كثيرا من الجدل؛ حيث إن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن أن نصطدم بها عند محاولة الإجابة عنه.

ويمكن مثلا أن نري ذلك بوضوح إذا حاولنا أن ننظر للجامعة المصرية والدور المجتمعي الذي لعبته عبر فترات زمنية مختلفة، بداية من نشأة جامعة القاهرة عام ١٩٠٨(أقدم الجامعات المصرية) حتى اليوم.

فلسنوات طويلة شكل طلاب الجامعة قلب الحركات السياسية المطالبة بالتغيير، والمتمردة على الأوضاع الاجتماعية أو السياسية السيئة، فإذا تأملنا تاريخ الحركة الطلابية المصرية بداية من مظاهرات الطلبة في ١٩٣٥ ضد الاحتلال البريطاني، ثم تصاعدها في أواخر الثلاثينات والأربعينات، وكيف استطاعت

أن تتصدر وتقود حركة الشارع المصري، وكيف استطاعت أن تتواصل مع مطالب الفئات الاجتماعية الاخرى، ثم باقي مسار تلك الحركات في الستينات والسبعينات، وكيف كانت حركة الطلاب داخل أسوار الجامعة هي انعكاس لما يحدث في المجتمع خارج أسوارها، خاصة منذ بدايات ١٩٦٨، والتي ظهرت كرد فعل على هزيمة يونيو ١٩٦٧، وظلت تتصاعد وتنادي بالحرب حتى ١٩٧٣، ثم بعدها مظاهرات ١٩٧٧ التي بدأت من داخل أسوار الجامعة، ثم انتشرت لتعم جميع شوارع القاهرة، ثم نقاط أخري مضيئة متفرقة في الثمانينات والتسعينات، وعلى رأسها مظاهرات الطلبة في حرب العراق الأولي ١٩٩١، وغيرها...

نستطيع من خلال تأمل كل تلك المشاهد أن نستشعر مدي الدور الحيوي الذي لعبته الجامعة المصرية عبر تاريخها، والتي مرت بفترات صعود وهبوط، فترات نشاط وفترات خمول، ولكنها ظلت تشكل رهان عدد كبير من القوي السياسية المطالبة بالتغيير، كما ظلت تشكل في الوقت ذاته مصدر إزعاج للسلطة السياسية.

كما لعبت الجامعة في الوقت ذاته دورا اجتماعيا مهما منذ السنوات الأولي لنشأتها، باعتبارها كانت تفرز الوقود الأساسي لحركات التغيير الاجتماعي، وتساهم في الدفع تجاه بناء الدولة الحديثة.

وإذا أردنا أن نتحدث عن دور الجامعة المتوقع بشكل نظري، يمكن لنا أن نقول بشكل عام إن دورها هو إعداد أفراد قادرين على مواصلة الحياة والعمل والإنتاج، ويكون هذا الإعداد أولا عن طريق إمدادهم بالعلم والمعرفة، تلك المعرفة التي يجب أن تتسم –بدورها– بعدة سمات، من أهمها أن تكون حرة، غير خاضعة بأي شكل من الأشكال لسلطة أي جهة أو فرد، بمعني أنه لا يوجد أحد من حقه أن يتدخل في شكل تلك المعرفة أو مضمونها طالما أنها كانت تتبع الشروط العلمية، فلا توجد أية معايير أخري يمكن لنا أن نحكم بها على تلك المعرفة غير المعايير العلمية المتعارف عليها، ولا يجب أن تخضع بأي شكل من الأشكال لأية معايير أخري، سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية أو دينية.

هذا عن الدور التعليمي، إلا أن هناك أدوارا أخري ذات صلة وثيقة بهذا الدور، وفي ذات الوقت تساهم في الدور العام

للجامعة الذي أشرنا إليه، وهو إعداد الفرد بالمعني الواسع للكلمة، حيث إن ذلك الفرد يتضمن جوانب اجتماعية ووجدانية وسياسية، بالإضافة إلي تلك الجوانب التعليمية، فالجامعة بشكل عام يتم التعامل معها باعتبارها مؤسسة مسئولة عن صناعة وإنتاج مواطنين مؤهلين مهنيا وأكاديميا، قادرين على الخلق والإبداع، وفي الوقت ذاته على وعي بما يحدث في مجتمعهم، ومشتبكين معه بشكل أو بآخر، ففي معظم دول العالم تكون فترة التعليم الجامعي (أن لم يكن قبل ذلك) هي الفترة التي يتشكل فيها أفكار وآراء الأفراد، ويتخرجون فيها ولديهم مواقف واتجاهات تجاه ما يحدث من حولهم، وعادة ما يتم ذلك نتيجة تعرضهم لمجموعة كبيرة جدا من الأفكار المتباينة والعوالم المختلفة، تصل بهم عند نهاية الأمر إلي تبني بعض تلك الأفكار والوقوف ضد البعض الآخر.

وربما يبدو لنا أن تحقيق ذلك يتطلب عددا من الشروط أو المعايير الأساسية التي يجب أن تتوفر في الجامعات والتي لا يمكن بدونها تحقيق تلك الأهداف، بعض تلك الشروط يتعلق بالمناخ العام في الجامعة، والبعض الآخر يتعلق بالعملية التعليمية ذاتها. ومن أهم تلك الشروط:

– أن يتوافر مناخ عام خالٍ من التهديد للطلاب، وكذلك لأعضاء هيئة التدريس؛ بحيث يتيح لكل منهم أن يتحرك، يبدع وينتج ويتعلم دون أن يشعر أنه مراقب أو مهدد من أحد، مما يتيح مساحات من الحرية تسمح للطلاب بالتفاعل وتبادل الخبرات والآراء، والاشتباك مع ما يحدث في مجتمعهم، كما تتاح لهم كذلك ممارسة جميع أنواع الأنشطة التي تساهم في

خلق وتشكيل وعيهم، سواء كانت أنشطة اجتماعية، علمية، ثقافية، أو سياسية.

– أن تكون الجامعة مستقلة عن المؤسسات السياسية والدينية الرسمية، أو أية مؤسسات أخري من شأنها أن تعيق أو تقيد حرية الطلاب أو استقلال الجامعة.

– أن تتوفر مناهج تعليمية جيدة تعتمد على خلق تفكير نقدي وإبداعي لدي الطلاب، لا تعتمد على النمطية والتلقين.

– تشجيع البحث العلمي الجاد وتوفير التسهيلات المالية والإدارية له، وحمايته من تدخل أي جهة، بحيث يكون قادر على خدمة المؤسسة الجامعية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

وإذا حاولنا أن نقارن بين تلك الصورة وبين واقع الجامعات المصرية سنجد أن هناك فرقا شاسعا بين الصورتين... وهناك عدد كبير جدا من الحقائق التي تعكس مظاهر هذا الفرق.. ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

– تتمتع السلطات الأمنية بسلطة مطلقة داخل الجامعات المصرية، ولا تقتصر تلك السلطة على منع النشاط السياسي للطلاب، أو تهديد ومعاقبة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فحسب، بل تمتد لتشمل التدخل في أدق الشئون الجامعية، مثل تعيين المعيدين، تعيين عمداء الكليات، الموافقة على إجراء البحوث، وعقد الندوات، وغيرها من الأمور الأخرى، مما خلق مناخا عاما من الإرهاب بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

– القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم الجامعة ذاتها تنتهك الحريات الأساسية للطلاب، وتتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر، والتي تعد ملزمة لها، خاصة فيما يتصل بالبنود المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم، كما أنها في أحيان أخري تتعارض مع الدستور المصري ذاته فيما يتعلق باستقلال الجامعات وحرية البحث العلمي.

– وصلت الجامعات المصرية إلي حالة متدنية جدا على المستوي الأكاديمي، حيث إن جامعة مثل جامعة القاهرة– مثلا– التي تعتبر من أقدم الجامعات في العالم العربي لا تعد من الجامعات الـ ٥٠٠ الأوائل على مستوي العالم، وهو ما ينعكس في مستوي خريجي الجامعات المصرية بشكل عام الذين أصبحوا غير قادرين على المنافسة في سوق العمل العالمي.

– أصبح هناك مناخ عام من السلبية، وعدم المبالاة بين الطلاب داخل الجامعات المصرية، جعلهم منفصلين إلي حد كبير عن الواقع الذي يعيشون فيه داخل المجتمع المصري.

وغيرها من الصور والحقائق الأخرى والتي سيتم التعرض لها بشكل أكثر تفصيلا خلال الصفحات القادمة.

# أولا: معنى استقلال الجامعة

يشكل استقلال الجامعة قضية محورية عند الحديث عن الجامعات في أي مكان في العالم، حيث كان محط اهتمام أعضاء هيئات التدريس في مختلف جامعات العالم، والمنظمات الدولية وأحيانا الحكومات، كما عقدت له عدة مؤتمرات دولية، وظهر بشأنه عدد من الوثائق المهمة، ومن تلك المؤتمرات والوثائق:

**– إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال التعليم العالي. (ديسمبر ١٩٨٨)**[١]

والذي أتى في الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ليؤكد على كون التعليم حقا لكل إنسان، يطور من شخصيته وشعوره بالكرامة واحترامه لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية وللسلام. ويرى أن التعليم يجعل الإنسان قادرا على المشاركة في بناء مجتمع حر وعادل. كما يؤكد الإعلان على واجب الدول في توفير حق التعلم لأفرادها بشكل متكافئ ودون أي تمييز، وضرورة أن تحترم الدولة جميع الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ خاصة حرية الفكر والعقيدة والدين والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات وحرية الحركة والأمان الشخصي، وتضمن توفرها جميعا للمجتمع الأكاديمي.

**– إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (الأردن–٢٠٠٤)**[٢]

صدر هذا الإعلان عن مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية الذي انعقد بدعوة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول ٢٠٠٤، بمشاركة نخبة من المفكرين ورؤساء وأساتذة الجامعات وباحثين من مختلف الجامعات العربية. وقد رأى المجتمعون أنه أمام التردي المتواصل

(1) http://www.afteegypt.org
(2) http://www.march9online.net

لمؤسسات ومستويات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي» أصبحت الحاجة ملحّة إلى لفت أنظار المسئولين العرب وتنبيه الرأي العام إلى مخاطر التمادي في إخضاع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فئوية وظرفية، وحرمانها من الاستقلالية، وإلى ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً.

**- المؤتمر العالمي الأول لرؤساء الجامعات (جامعة كولومبيا عام ٢٠٠٥)، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، والذي خرج عنه إعلان الحرية الأكاديمية (مايو ٢٠٠٥)**

والذي جاء فيه عدد من المبادئ العامة يجب أن تلتزم بها الجامعات في مختلف دول العالم، كما تقدم بتعريف لمعني الحرية الأكاديمية وأهميتها وكيفية ممارستها.

هذا بالإضافة للبنود التي ضمنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الخاصة بالتعليم، وحرية الفكر والتعبير وحرية البحث العلمي.

ولكن ماذا يعني استقلال الجامعة.. ولماذا هو بمثل تلك الأهمية؟.

## ماذا يعني استقلال الجامعة؟

يعنى استقلال الجامعات، استقلالها عن مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، وهذا الاستقلال يتضمن حرية الجامعات في اتخاذ القرارات المنظمة لشئونها الداخلية، سواء فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي، أو الجوانب الإدارية المختلفة، كما يجب أن

يتضمن هذا الاستقلال، الاستقلال المالي للجامعة، ونعنى به هنا، أن يكون للجامعة مطلق الحرية في إدارة شئونها المالية، وتحديد أولوياتها، بما لا يتعارض بالطبع مع مبدأ المحاسبة والشفافية، والذي يتيح للدولة المراقبة على الميزانية، والمحاسبة في حالة وجود تجاوزات دون أن يكون لها الحق قي التدخل في الكيفية التي يتم بها توزيع تلك الميزانية، ولكن هذا الاستقلال لا يعني انفصال الجامعة عن المجتمع، بل هو على العكس يعني إتاحة مساحات أكبر من الحرية للجامعات حتى تستطيع أن تتواصل مع مجتمعها وتلبي حاجاته المختلفة، كما أنه يضمن ألا تكون الجامعات كلها نمطا واحد متكرر، ويخلق حالة من التمايز والمنافسة بينها.

وبذلك يمكن لنا أن نحدد خطوات استقلال الجامعة في ثلاثة عناصر؛ يكون الإخلال بأي منهما هو إخلالا كاملا بمعني استقلال الجامعة:

**١- الاستقلال العلمي (الحرية الأكاديمية)**

والذي يعني بدوره أن يتمتع أفراد المجتمع الأكاديمي (طلاب وأعضاء هيئة تدريس) بالحرية الكاملة في تداول المعرفة، وهو بذلك يتطلب عدة أركان أخري يرتكز عليها، منها أن يكون لأعضاء هيئة التدريس الحق في اختيار ما يقومون بتدريسه لطلابهم؛ دون أن يكون لأي سلطة إدارية أو سياسية الحق في التدخل في مضامين تلك المقررات، بل يكون للطلاب أيضا الحق في إبداء آرائهم والاعتراض أو الموافقة على ما يدرسونه، على أن يراعي في تلك المقررات احترام عقلية الطلاب لا الاعتماد على مجرد التلقين والحفظ بغرض اجتياز الامتحانات.

جدول
محاضران

وتشمل وسائل تداول المعرفة جميع الوسائل المتاحة، والتي يراها أعضاء المجتمع الأكاديمي مناسبة مثل المحاضرات، نشر الكتب والبحوث العلمية وتداولها داخل الجامعة، عقد الندوات والمؤتمرات العلمية والنقاشات العامة (التي يمكن دعوة شخصيات من خارج الجامعة لها) عرض أفلام لأغراض علمية أو ثقافية، ويجب أن تلتزم الجامعة هنا بتوفير التسهيلات اللازمة لكل ذلك.

كما يشمل الاستقلال العلمي أيضا، حرية إجراء البحوث العلمية، فليس من حق أي جهة إدارية أو سياسية أن تتدخل في إجراء البحوث العلمية، لا من خلال إعطائها حق الموافقة أو الرفض، ولا من خلال التدخل في النتائج وتغييرها لتصب في مصلحة سلطات سياسية، أو حتى انحيازات اجتماعية أو دينية، فالمعيار الوحيد الذي يحكم البحث العلمي هو معيار الكفاءة العلمية المتعارف عليها في كل تخصص بين الباحثين العاملين به، والمصلحة الوحيدة التي يجب أن يعمل من أجلها هي العلم والمعرفة على المستوى النظري، وخدمة المجتمع على المستوى التطبيقي.

ولا يجب أن يقتصر دور الجامعة على مجرد عدم التدخل في البحث العلمي، بل يتعدى ذلك، حيث إن الجامعة ملتزمة بتشجيع وحماية البحث العلمي، عن طريق توفير التسهيلات المادية والإدارية والعلمية له، كما أنها ملتزمة كذلك بحماية أعضائها من باحثين وأعضاء هيئة تدريس وطلاب أمام أي جهة يمكن أن تتعرض لهم أو تهددهم بأي شكل من الأشكال، حتى لو كانت تلك الجهة التي تتعرض لهم أو تهددهم هي

المجتمع ذاته، أو السلطات الدينية أو السياسية به. فالجامعة ملتزمة حتى النهاية بمساندة أعضائها، والدفاع عن حقوقهم في التعبير والنشر.

**٢- الاستقلال الإداري والمالي**

ويعني أن يكون للجامعة مصادرها المالية الخاصة (جزء منها يأتي من خلال التمويل الحكومي، وجزء يأتي من جهات أخري ممولة، وجزء ثالث يأتي من خلال عوائد بعض الخدمات التي تقدمها الجامعة)، وعلى الرغم من ذلك فلا يحق لأي جهة- بسبب التمويل- أن تتدخل في سياسة الجامعة وقراراتها، سواء كان هذا التدخل من خلال التحكم في الكيفية التي توزع وتصرف بها تلك الميزانية، أو من خلال التدخل في أية قرارات متعلقة بالشأن الجامعي، كتحديد السياسة التعليمية، المناهج والمقررات الدراسية، الترقيات والبحوث، البعثات العلمية، تعيين المعيدين، وغيرها من شئون المجتمع الأكاديمي.

ويكون تنظيم مثل تلك الشئون من خلال أعضاء المجتمع الأكاديمي ذاته من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، على أن يتم اختيار هؤلاء الأعضاء بشكل ديمقراطي من خلال انتخابات حقيقية من بين مجمل الأعضاء، وهو ما سيتم عرضه في النقطة الثالثة.

وبذلك فإن دور الجهات الحكومية (أو أي جهات أخري ممولة) يقتصر في هذا الجانب فقط على المراقبة والمحاسبة دون تدخل في الشأن الجامعي، كأن تقوم تلك الإدارة المنتخبة بتقديم تقارير سنوية للجهاز المركزي للمحاسبات، ويكون لجميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الحق في الإطلاع عليها، وعلى أن يتضمن هذا التقرير الكيفية التي تم بها صرف الميزانية، ويكون هناك قابلية للمحاسبة في حالة وجود أي تجاوزات على أن يتم التعامل معها طبقا للقانون العام؛ كأي

حالة أخرى يحدث فيها تجاوز أو تبديد للمال العام.

وبذلك فإن تلك النقطة تتضمن أن يكون للجامعة مطلق الحرية في اختيار وتطبيق السياسات التعليمية والإدارية المناسبة لها، فلا يوجد هنا ما يسمي سياسة تعليمية عامة للتعليم الجامعي تلتزم بها كل الجامعات يقرها وزير التعليم العالي (أو أي جهة أخري).

وهذا لا يعني بالطبع أن تكون الجامعات جزرا منفصلة تخدم مصالح ذاتية، ولكن يعني أن يكون لكل جامعة شخصيتها المستقلة والمتمايزة عن غيرها من الجامعات، بحيث تؤدي معا في النهاية دورا تكامليا يخدم مصالح المجتمع، الذي يحتاج إلي الخبرات العلمية والفنية المختلفة والمتنوعة.

### ٣- اختيار الهيكل الإداري للجامعة

كما أشرنا في النقطة السابقة فإن إدارة شئون الجامعة يجب أن تكون من خلال إدارة يتم اختيارها بشكل ديمقراطي من خلال انتخابات حقيقة من بين أعضاء المجتمع الأكاديمي، ويوكل لهذه الإدارة كل الشئون الإدارية والمالية والعلمية في المجتمع الأكاديمي، والتي هي بالضرورة لها تأثير مباشر على أعضاء هذا المجتمع من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، فإنه بالتبعية يجب أن يكون لهؤلاء الأعضاء الحق في اختيار من يمثلهم والذي يرونه الأمثل والأصلح في إدارة شئونهم، تتم تلك الانتخابات على مستويين:

- **مستوى أعضاء هيئة التدريس:**

وهي هنا تتم بشكل تصاعدي، بداية من اختيار رؤساء

الأقسام، ومجالس إدارات الكليات، والعمداء، ثم رؤساء الجامعات، انتهاء بالمجلس الأعلى للجامعات الذي يتولى بشكل أساسي مهمة التنسيق بين الجامعات المختلفة، كما يجب أن يوجد هنا ضمانات من أجل عدم تدخل السلطات العليا في مهام السلطات الأدنى. كأن لا يكون من حق رئيس الجامعة مثلا أن يتدخل بشكل مباشر في الأمور التنظيمية الخاصة بأحد الأقسام في كلية ما من كليات الجامعة.

ومبدأ الانتخاب في حد ذاته يجب أن يتضمن القابلية للمحاسبة، فمن يستطيع أن يضع شخصا ما في منصب ما يجب أن يكون له الحق بالتبعية في أن يراقبه، ويحاسبه في حالة التقصير أو التجاوز، فمن حق أعضاء هيئة التدريس هنا الاعتراض على قرارات رئيس أحد الأقسام أو عميد كلية ما، ما داموا يرون أنها تتعارض مع مصالحهم.

– **مستوى الطلاب**:

باعتبار الطلاب يمثلون الطرف الثاني في المجتمع الأكاديمي فإن لهم الحق كذلك في اختيار من يمثلهم ويدافع عن مصالحهم، وكما ذكرنا فيما يخص أعضاء هيئة التدريس، فإن للطلاب الحق في التمثيل من خلال انتخابات طلابية حرة وسليمة يختارون من خلالها من يرونه الأصلح في التعبير عنهم والدفاع عن مصالحهم، وهنا يأتي دور المجالس الطلابية والتي تمثل نقابة طلابية، كأي تنظيم نقابي آخر يفترض قيامه بعدة أدوار مهمة، مثل تمثيل الطلاب والدفاع عنهم أمام الإدارة الجامعية، وهذا التمثيل يتضمن حق الطلاب في المشاركة في رسم السياسات التعليمية للجامعة، سواء أكان ذلك في الجوانب

الإدارية أم العلمية، أم حتى المالية؛ مثل أن يكون لهم الحق في المشاركة في تحديد الكيفية التي تصرف بها ميزانية الجامعة، والشئون الإدارية مثل تحديد الجداول الدراسية، جداول الامتحانات، طرق وأساليب التدريس، والشئون العلمية، كأن يكون للطلاب الحق في اختيار وتقييم ما يدرسونه، ومن يدرس لهم.

كما يجب أن تقوم تلك الاتحادات بتشجيع ودعم النشاط الطلابي بجميع صوره، باعتباره جزءا لا يتجزأ من الحياة الجامعية، كما ينتظر من تلك الاتحادات العمل على تكوين رأي عام طلابي تجاه القضايا المختلفة.

وهنا يجب التأكيد على أن تشكيل مثل تلك المجالس أو الاتحادات هو شأن طلابي بحت ليس من حق أي جهة (من غير الطلاب) التدخل فيه بأي شكل من الأشكال، بل يجب على الجامعة دعمه وتشجيعه، وحماية أعضائه والتصدي لأي محاولة خارجية للتدخل فيه، أو تقييد حرية أعضائه.

كان هذا عن المعني النظري لاستقلال الجامعة، وربما ظهر من خلال استعراضه أنه ليس بالشيء البسيط على الإطلاق، بل إنه معقد يحتاج في تحقيقه إلي عدد كبير من الشروط والعناصر، ولكن ماذا عن الواقع في جامعاتنا المصرية، وإلي أي مدي يبعد هذا الواقع عن تلك الصورة المفترضة والمعمول بها في معظم جامعات العالم المشهود لها بالكفاءة؟! هذا ما سيتم التعرض له في الجزء القادم.

# ثانيا: الواقع الفعلي للجامعات المصرية

يستطيع أي شخص على صلة ما بالجامعات المصرية، سواء كان طالبا أو عضو هيئة تدريس أو حتى من خلال الملاحظة العابرة عن طريق صلات غير مباشرة، أن يستشعر الحالة التي وصلت إليها الجامعات المصرية.

أصبح المشهد اليوم مثيرا للإحباط إلي حد بعيد، وذلك على جميع المستويات، حيث أصبحت الجامعات عاجزة عن القيام بأي من أدوارها المختلفة، ابتداء من عجزها عن تخريج طلاب مجهزين علميا ومهنيا، وعجزها عن إنتاج بحث علمي حقيقي

قادر على المساهمة في تقدم المجتمع، أو المنافسة مع البحوث العلمية الأجنبية، هذا بالإضافة إلي انتشار الإحباط وسيادة القمع والإرهاب وانتهاك الحريات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وهناك الكثير من التفاصيل الأخرى في المشهد سوف يتم التعرض لها بقدر من التفصيل من خلال السطور القادمة، بعض تلك التفاصيل له علاقة بالجوانب العلمية في التدريس والبحث العلمي، وبعضها له علاقة بالسيطرة الأمنية الكاملة على الشئون الجامعية، بعضها له علاقة بأعضاء هيئة التدريس والبعض الآخر له علاقة بالطلاب، بعضها خاص بانتهاك الحريات الذي يحدث داخل أسوار الجامعة سواء كان هذا الانتهاك من قبل سلطات أمنية أو إدارية أو سياسية، أو من قبل أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، أو كان من قبل أي سلطة أخري مجتمعية أو دينية.

## ١- الجوانب العلمية والأكاديمية

ربما يكون من أكثر المظاهر وضوحا في الجامعة، والذي عادة لا يلقي كثيرا من الخلاف، هو المستوي العلمي والأكاديمي الذي وصلت إليه الجامعات، ويظهر ذلك على مستويات عدة:

– مستوي الطلاب والخريجين، حيث تخرج جامعة القاهرة وحدها ( على سبيل المثال ) كل عام آلاف الطلاب من مختلف الكليات، ويكون السؤال المطروح هنا، كم منهم يؤهله مستواه العلمي أو المهارى للالتحاق بسوق العمل، ومن هؤلاء الذين يستطيعون بالفعل العمل، كم منهم يمتلك مهارات النقد، الإبداع، البحث العلمي، أو حتى الكفاءة العلمية في مجاله، بالتأكيد لا

أعرف نسباً دقيقة، ولكن مما لا شك فيه أن تلك النسب ستكون محبطة للغاية، وهذا ما يتصل بالنقطة التالية وهي نظام التعليم ذاته.

– أعتقد أن هذا المستوي المحبط للطلاب والخريجين ليس سوي نتيجة طبيعية لسياسات تعليمية ونظام تدريس متبع منذ بضع سنوات، نظام مفصل بدقة ليحاصر أي رغبة طالب للتفوق (ولا أعني بالتفوق هنا بالطبع التقديرات أو درجات الامتحانات )، وإذا حاولنا أن نتابع تفاصيل تلك الخطة أو نجد الدلائل عليها، بالتأكيد سنجد الكثير، بداية من نظام الترم الذي صنع من مدة الدراسة –في سابقة من نوعها بين كل جامعات العالم– حوالي ١٢ أسبوعا لكل ترم دراسي، وبحسبة رياضية بسيطة نستطيع أن نجد أن الطالب يتخرج في الكلية (ذات الأربع سنوات مثلا) ومجمل ما درسه ٦٧٢ يوما دراسيا، والسؤال هنا ما هو هذا التخصص الذي نستطيع أن نعد إنساناً فيه يبدأ من الصفر ( أو أقل قليلا) في ٦٧٢ يوماً؟

وتتباين المواقف والآراء حول نظام الترم، بين أغلبية من الطلاب يفضلون هذا النظام، إذ أنه يضمن لهم عدم وجود الكثير في نهاية كل ترم للمذاكرة، وبين أعضاء هيئة تدريس يصرخون من استحالة إكمال الحد الأدنى الضروري من المعرفة حول أي موضوع في مثل تلك الفترة، ورغم هذا إلا أن نظام الترم مستمر، فكما جاء هذا النظام ليخدم مصالح سلطة سياسية ترغب في طالب لا يملك وقتا للتفكير في شيء سوي اجتياز الامتحان، فإنه مستمر أيضا برغبة من السلطة ذاتها، وبصرف النظر عن رأي القائمين بالفعل على العملية التعليمية.

كان هذا عن تقسيم العام الدراسي، وهو بالطبع ليس العامل الوحيد المسئول عن المشكلة، فطريقة التدريس ذاتها التي أصبحت تعتمد على التلقين والحفظ، حفظ أكبر عدد ممكن من المعلومات بغرض اجتياز الامتحان، وطريقة الأستاذ الجامعي ذاته الذي غالبا ما يقف في وجه أي طالب يحاول أن يفكر فيما هو خارج الإطار المرسوم له بدقة من قبل الأستاذ أو من قبل الكتاب الجامعي المقرر.

– أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فإن الوضع ليس أفضل على الإطلاق، فسواء كان التقييم على مستوي الكم أو الكيف، أو كان على توافر الإمكانات المالية والعلمية، فإن المحصلة النهائية التي نصل إليها هي مؤسسات جامعية بحثية غير قادرة على إنتاج بحث علمي جاد يساهم في تقدم حركة العلم، أو يخدم المجتمعات، أو ينافس الجامعات العالمية.

وفي النهاية فإن المحصلة النهائية لكل تلك العوامل طالب يدخل الجامعة، ويخرج دون أي نمو كبير في معارفه وقدراته، وأستاذ جامعي يتعامل مع الجامعة باعتبارها مجرد عمل روتيني بلا هدف، وفي النهاية جامعة غير قادرة على القيام بأي وظيفة تعليمية أو أكاديمية، ليصل في النهاية وضع جامعة مثل جامعة القاهرة التي تعد من أقدم الجامعات إلي مثل هذا الوضع عالميا؛ حيث لا تصنف ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوي العالم، ورقم ٢٨ على مستوي أفريقيا.

# الجامعات المصرية

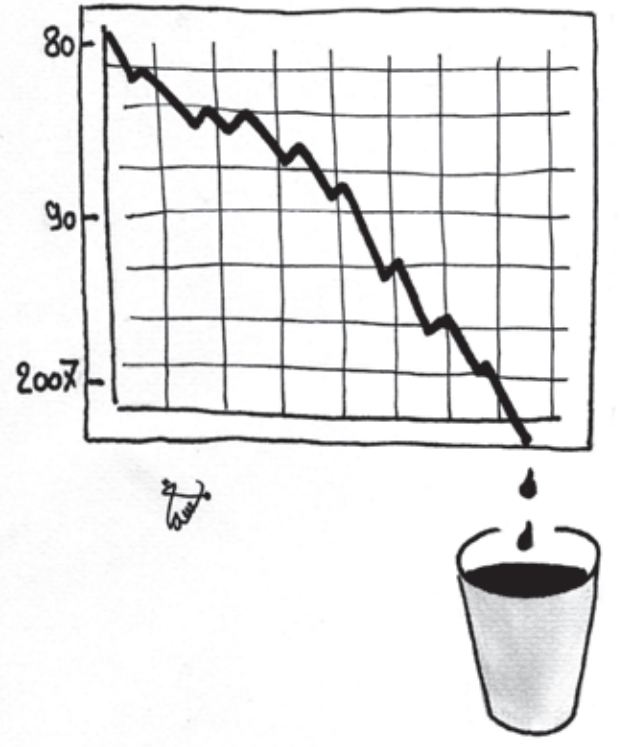

## ٢- الجوانب الإدارية والمالية

ربما كان الفساد الإداري والمالي من أكثر المعالم وضوحا، ويمكن ملاحظتها إذا حاولنا التحدث عن الجوانب الإدارية والمالية في الجامعات المصرية، فالسرقات العلمية، وعدم اتخاذ إجراءات جادة لمن يقوم بها، والكيفية التي توزع بها ميزانية الجامعة، بين المكافآت لبعض أعضاء هيئة التدريس، وبين تجديد أرضيات الكليات، دون تخصيص القدر الكافي للبحث العلمي أو تطوير المكتبات أو دعم أنشطة طلابية، كما أن الترقيات في الكادر الجامعي التي لا تعتمد عنصر الكفاءة معيارا لها، بل تعتمد في كثير من الأحيان على معايير شخصية، ومن يلقي قبولا من الإدارة، وهو بالطبع الأكثر طاعة والأقل إثارة للمشاكل، ربما كانت كل تلك العوامل من المظاهر الواضحة للفساد الإداري، إلا أن هناك مظاهر أخري أقل وضوحا تتعلق بالهيكل الإداري ذاته الذي يدير الجامعة، فرؤساء الجامعات يتم اختيارهم من قبل وزير التعليم العالي (الذي يمثل الحكومة) بعد أن كان يتم اختياره- قبل ذلك- بالانتخاب، وبالطبع فإن معايير الاختيار هنا تعتمد على قبول ورضا الجهات الحكومية، وليس الأصلح أو الأكثر كفاءة، وبالمعايير نفسها يختار رئيس الجامعة باقي أفراد الهيكل الإداري وثلاثة نواب له، وعمداء الكليات، لضمان أن تكون كل القرارات الإدارية التي تحكم الجامعة تحت السيطرة المباشرة لهذه الإدارة الحكومية، مما يمثل تعارضا واضحا مع أبسط معاني استقلال الجامعة.

## ٣- النشاط الطلابي

عندما تحدثنا عن معنى الجامعة ودورها في البداية، بأن هذا الدور بشكل عام هو إعداد أفراد قادرين على الحياة والعمل في المجتمع، لأنه عادة ما ينظر لفترة التعليم الجامعي على أنها تلك الفترة التي يتم فيها إعداد الأفراد علميا ومهنيا، وكذلك اجتماعيا وسياسيا، بمعني أنها الفترة التي يتشكل فيها عقل ووجدان الأفراد ليخرجوا منها وهم يتبنون مواقف وآراء تجاه ما يحدث حولهم في العالم، وعلى ذلك فإن الجامعة حتى تستطيع أن تحقق مثل تلك الأهداف فإن دورها يجب أن يتعدى مجرد النشاط الأكاديمي لأنشطة أخرى تحمل طابعا اجتماعيا وثقافيا وفنيا وسياسيا.

ولكن ماذا عن الواقع الفعلي؟

أصبحت الجامعة اليوم بالنسبة للأغلبية العظمي من الطلاب، ليست (بأفضل تقدير) أكثر من مكان يجبرون على قضاء عدة ساعات يوميا فيه، يستمعون أحيانا إلي بعض المحاضرات، بغرض الحصول على شهادة بعد عدد من السنوات.

ق س P
X
ص s
Δ =
يا ترى المحاضرة
ما بدأتش ليه ؟؟؟!

إلا أن ذاكرة الجامعة مازالت تحمل داخلها صورا عديدة للنشاط الطلابي الذي اعتادت أن تشهده مبانيها وطرقاتها عبر سنوات عدة ماضية، فعبر عقود طويلة مثل هذا النشاط جزءاً لا يتجزأ من الحياة الجامعية، بداية من الجوالة الخدمة الاجتماعية، التي كانت تنمي حس الطلاب الاجتماعي، مرورا بالمسرح الذي أخرج عددا كبيرا من الفنانين، والموسيقي، والنشاط الرياضي، والنشاط الثقافي من عقد ندوات ومؤتمرات، انتهاء بالنشاط السياسي الذي مثل من خلال الحركات الطلابية أداة ضغط أساسية على السلطة الحاكمة لصالح المجتمع ومقرطته، وفي الوقت ذاته محرك لغيره من الفئات الاجتماعية في الشارع المصري.

عبر كل تلك السنوات مثلت الجامعة حالة من الزخم والحركة تجذب أي فرد داخلها، فمهما تكن اهتماماته، اتجاهاته، وأهدافه فسوف يجد دائما شيئا ما يستطيع أن يمارسه ويشتبك من خلاله مع مجتمعه، وفي السطور القادمة سنحاول بشكل أكثر تفصيلا، أن نتعرض للعمل الطلابي، أشكاله، الصعوبات التي تواجهه، والبدائل التي طرحت للتغلب على تلك الصعوبات في السنوات القليلة الماضية.

**- أشكال العمل الطلابي:**

هناك أشكال متعددة من العمل الطلابي ابتداء من أقلها إثارة للجدل، أو الرفض مثل النشاط الفني، والرياضي، وانتهاء بأكثرها إثارة للمخاوف والاعتراضات مثل العمل السياسي، وبين الاثنين يوجد عدد آخر من الأشكال الممكنة، ليظل المنطق

العام وراء العمل الطلابي هو قيام الطلاب بتنظيم أنفسهم في مجموعات بالشكل الذي يحلو لهم، بهدف القيام بنشاط ما، وطالما كان هذا النشاط قانونيا، فإنه من المفترض عدم تدخل الآخرين فيه بأي شكل من الأشكال، فهو شأن طلابي بحت لا يجب أن يخضع لأي سلطة أخري غير طلابية.

أما عن الأشكال الرسمية التي يمارس من خلالها العمل الطلابي، فهناك اتحاد الطلاب الذي يمثل الكيان الرسمي الأساسي الذي ينتظم الطلاب فيه، ويمارسون أنشطتهم من خلاله.

**- الاتحادات الطلابية:**

من الوظائف الرئيسية لاتحاد الطلبة (بالإضافة لتمثيل الطلاب والدفاع عنهم) تنظيم وتشجيع النشاط الطلابي بكل صوره، وإذا حاولنا أن نتعرض أكثر لهذا الدور المفترض للاتحادات الطلابية؛ فعلينا أن نقوم بذلك من خلال إلقاء نظرة على شكل اتحاد الطلبة وتكوينه ووظائفه في فترات سابقة، على سبيل المثال جاء في لوائح جامعية سابقة (١٩٦٨) أن من ضمن المهام التي يجب أن يقوم بها اتحاد الطلبة ما يلي:

- العمل على تكوين رأي طلابي عام تجاه الأحداث المحلية والقومية والدولية والعالمية.
- تدعيم العلاقات مع المنظمات الطلابية العالمية والاتحادات الوطنية في العالم العربي والخارجي.
- وضع وتنظيم المشروعات والبرامج الطلابية التي تخدم

أهداف الدولة وتساهم إيجابيا في عملية البناء الاجتماعي والثقافي والعمراني.

•وضع وتنظيم برامج إعداد قادة الاتحادات الطلابية.

•وضع وتنظيم مشروعات الخدمة العامة ومعسكرات العمل الدولية التي يشترك فيها طلاب الجمهورية مع طلاب العالم لخدمة المجتمع.

•بحث مشاكل الطلاب ودراستها مع المسئولين واقتراح الحلول اللازمة لها.

•بث الروح الجامعية السليمة بين الطلاب، وتوثيق العلاقات الطيبة بينهم وبين أساتذتهم.

•العمل على رفع مستوي الحياة الرياضية والاجتماعية والفكرية والفنية للطلاب.

•ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتهم.

•المعاونة على توفير أسباب الراحة ووسائل المعيشة لهم داخل الجامعات والمعاهد العليا وخارجها.

•العمل على إبراز رأي الطلاب في تخطيط وتنظيم ما يتعلق بشئونهم وحياتهم الدراسية.

•العمل على تذليل العقبات وحل المشاكل التي تعترض الحياة الدراسية للطلاب.

أما عن تشكيل لجان الاتحاد فكانت:

– لجنة النشاط السياسي.

– لجنة النشاط الفني.

– لجنة النشاط الاجتماعي.

– اللجنة الرياضية.
– لجنة الجوالة.
– لجنة الرحلات والمعسكرات.

لم يكن الهدف من هذا العرض المطول لوظائف وتكوين الاتحاد هو المعرفة التاريخية، بل إلقاء الضوء على حجم الهوة الموجودة بين الوظائف المفترضة التي أنشئت من أجلها الاتحادات الطلابية، وبين الواقع الفعلي الحادث اليوم في الجامعات المصرية، وإذا حاولنا الحديث عن هذا الواقع، هناك عدد من التساؤلات يمكن أن نبدأ بها، مثل: كم طالبا بجامعة –مثل جامعة القاهرة– يعرف ميعاد انتخابات اتحاد الطلبة؟ وكم طالبا يعرف من هم أعضاء اتحاد الطلبة الذين يمثلونه والمفترض أنه قام باختيارهم؟ كم طالبا يعلم أي شيء عن الكيفية التي يتم بها تشكيل اتحاد الطلبة أو يعرف شيئا عن وظائفه أو ميزانيته؟ أو.. أو..، ربما تبدو تلك الأسئلة مثيرة للضحك، إلا أن الإجابة الفعلية عنها تأتي بالنفي عند معظم الطلاب، حتى أن بعضهم طرح سؤالا أكثر إثارة للضحك وهو: ماذا يعني اتحاد الطلبة؟؟؟، وربما تكون النتيجة الأهم التي نستطيع أن نصل إليها من مثل تلك الملاحظة هي غياب أي وجود فعلي للاتحادات الطلابية داخل الجامعات المصرية؛ حتى أن بعض طلاب الجامعة لم يسمع أصلا عن شيء يدعي اتحاد الطلبة، فلسنوات عدة أصبح الطبيعي أن تلك الاتحادات– والتي تمثل قلب النشاط الطلابي تشكل –دون أن يسمع أحد عنها شيئا– عن طريق انتخابات شكلية يتم فيها اختيار من

يحظى برضي وقبول الأمن والإدارة، ومواجهة وقمع أي محاولة لإجراء انتخابات حقيقية، ويظل هذا الاتحاد الشكلي غير مهتم بعمل أي صلة حقيقية بالطلاب الذين يمثلهم لعام كامل ينتهي ليأتي عام تال تتكرر فيه الأحداث نفسها وبالسيناريو نفسه.

أما عن أسر النشاط والتي تتبع اتحاد الطلاب باعتبارها تندرج تحت أحد لجانه (لجنة الأسر)، فالوضع فيها ليس أفضل كثيرا، فعلى الرغم من وجود عدد من الأسر في الكليات المختلفة فإن حجم وجود هذه الأسر أو مشاركتها الحقيقية في النشاط الطلابي محدود للغاية، كما أن إمكانية إنشاء أسر جديدة جادة محدود هو الآخر، وذلك نظرا للصعوبات الإدارية والأمنية التي تواجه إنشاءها، فوفقا للائحة الطلابية (لائحة ٧٩) فإن شروط إنشاء أسرة جديدة تتمثل في وجود عدد خمسين عضوا من طلاب الكلية، بالإضافة إلي عضو من أعضاء هيئة التدريس ليكون رائد الأسرة، كما أن المدة التي يسمح فيه بتقديم الطلبات لإنشاء الأسر هي الشهر الأول من العام الدراسي، مما يجعل فكرة تكوين أسرة بالنسبة للطلاب الجدد هي فكرة شبه مستحيلة، ويبقي هناك معوق آخر مهم وهو أن قبول تلك الأسر أو رفضها يقع –في النهاية– في دائرة الاحتمالات طبقا لموافقة رعاية الشباب التي تستطلع–قبل كل شيء– رأي جهات الأمن وتلتزم به، ليكون في النهاية الاحتمال الأكبر هو عدم قبول أي أسرة إذا وجد فيها أي اسم (من الخمسين طالبا أو عضو هيئة التدريس رائد الأسرة) يثير عند الأمن علامات استفهام.

لائحة ٧٩ :
ممنوع تتكلم ..
ممنوع تسمع ...
ممنوع تاكل و تشرب..
ممنوع تعترض ...
غير كده انت حر..!!

ومن ثم نصل في النهاية إلي وجود عدد قليل من الأسر عاجزة عن القيام بأية علاقة حقيقية بالطلاب، ووجود عدد آخر من الطلاب عاجز عن إنشاء أسرة جدية بعد أن فقد الأمل في العمل قي ظل ما هو موجود بالفعل.

إذا تحدثنا عن أنشطة أخري مثل المسرح والجوالة والأنشطة الفنية والأنشطة الثقافية، فوضعها هو الآخر سيئ للغاية، حيث إن أغلب تلك الأنشطة أما أن يكون غير مفعل بالقدر الكافي، عاجزا عن جذب الطلاب، أو أن يكون محاصرا بعدد كبير من المعوقات والقيود الأمنية والإدارية التي تجعل العمل فيه صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا.

وبالرغم من محدودية مساحة الحركة خارج تلك الأطر الضيقة المرسومة من قبل الإدارة، فإن هناك عددا من الطلاب يحاولون التحرك خارج تلك الأطر، والبحث عن مساحات أكثر اتساعا يعملون من خلالها، وبالطبع فأن حجم المعوقات التي تواجه مثل تلك الأشكال للتحرك يفوق المعوقات التي تواجه الصور السابقة، ولكن في ظل الوضع الحالي أحيانا ما تكون تلك الطرق هي البديل الوحيد المتاح أمام الطلاب. وعادة ما تأخذ تلك الأنشطة صبغة سياسية باعتبار أن العمل السياسي هو المحظور الأكبر في الجامعة، فبالرغم من كون هذا العمل ظل لسنوات ماضية هو قلب العمل الطلابي، وبالرغم من أنه نشاط، مثل أي نشاط طلابي آخر، من حق الطلاب التعبير عن أنفسهم من خلاله ماداموا لا يخرجون على إطار القانون العام الذي يحكم المجتمع، فإن العمل السياسي في السنوات

الماضية كان له النصيب الأكبر من القمع والإرهاب (وهو ما سيتم الإشارة إليه بقدر أكبر من التفصيل في الجزء الخاص بالتدخلات الأمنية).

ربما تكون الأغلبية العظمي من هؤلاء الطلاب ينتمون بالفعل إلي فصائل سياسية بعينها، أو على الأقل فهم محملون بخلفية سياسية يعملون على ضوئها. ولسنا هنا في مجال لتقييم مثل تلك الأنشطة، كما أننا لا نملك حق إصدار الأحكام عليها.

ومن أكثر الأمثلة التي أثارت ضجة إعلامية في هذا العام والعام السابق له، كانت تجربة الاتحاد الحر.

**- اتحاد الطلاب الحر:**

لعامين دراسيين على التوالي شهد عدد من الجامعات المصرية انتخابات طلابية، من نوع جديد، كرد فعل على سياسية الشطب– التي يتبعها الأمن في الجامعات على يد إدارة الجامعة– حيث قام عدد من الطلاب المنتمين لتيار الإخوان المسلمين بالدعوة لتشكيل هذا الاتحاد –بعد أن قام الأمن بشطب ٧٠٠ طالب مرشح في انتخابات العام الماضي في جامعة القاهرة وحدها–. فجاءت المحاولة لإجراء انتخابات طلابية بعيدا عن سيطرة وتدخل الأمن والإدارة، وبالفعل جرت الانتخابات في عدد من الكليات منها الطب والتجارة والآداب والهندسة ودار العلوم وغيرها في جامعة القاهرة، وقد تمت الانتخابات بمشاركة طلابية جيدة، خاصة إذا ما قورنت

بالمشاركة في الانتخابات الرسمية التي تجريها إدارة الجامعة، وبعد ذلك قام الطلاب الفائزون من كل الكليات بتشكيل مجلس اتحاد الجامعة عن طريق الانتخاب فيما بينهم وذلك في خمسة مناصب تشكل مجلس اتحاد جامعة القاهرة هي: الأمين، وأمين مساعد أول وثانٍ وسكرتير الاتحاد وأمين الصندوق (٤ مناصب لطلاب الإخوان ومنصب للطلاب الاشتراكيين)، وقد تم هذا التشكيل علنا أمام قبة جامعة القاهرة وبحضور عدد من الطلاب ينتمي معظمهم للتيارات السياسية المشاركة في الانتخابات (وعلى رأسها الإخوان) والقليل من طلاب الجامعة غير المسيسين الذين حاولوا متابعة ما يحدث بمنطق المساندة أو الفضول.

وفي العام التالي تكرر السيناريو نفسه، ولكن تلك المرة كان في ظل ضجة إعلامية أكبر وفي الوقت ذاته تضييق أمني أكبر، فشهد هذا العام رد فعل من قبل إدارة الجامعة والأمن أكثر عنفا وصل إلي حد فصل بعض الطلاب، واعتقال البعض الآخر، هذا بالإضافة إلي الاشتباكات التي حدثت بين الطلاب وقوات الأمن في عدد من كليات جامعة القاهرة، وغيرها من الجامعات الأخرى.

امن الدولة
اتحاد الطلاب
"الحر"
انتخابات

## ٤- التدخلات الأمنية

تعد التدخلات الأمنية في الجامعات المصرية من أكثر الانتهاكات شهرة، فقد أثارت (خاصة في الثلاثة أعوام الأخيرة) ضجة إعلامية كبيرة، كما كانت موضوعا لعدد من المؤتمرات التي تناولت الحديث عن حال الجامعات المصرية، كما احتلت موقع الصدارة على أجندة معظم الحركات المعنية باستقلال الجامعات والحريات الأكاديمية أو النشاط الطلابي، سواء كان ذلك من الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، أو منظمات المجتمع المدني المعنية.

وعلى الرغم من كل ذلك الاهتمام فإنها مازالت مستمرة وبقوة، وربما يرجع ذلك إلي كون تلك الانتهاكات ليست مجرد أحداث فردية يقوم بها عدد من ضباط الأمن أو أفراد الحرس الجامعي، ربما لو كانت كذلك لانتهت عند فضح الأمر في عدد من المقالات الصحفية أو اللقاءات التلفزيونية، ولكنها تتعدي كل هذا لتمثل الحياة الروتينية الطبيعية داخل أسوار الجامعة، فالضابط الذي يمارس تلك الانتهاكات يتعامل مع نفسه ويتعامل معه الآخرون باعتباره الحاكم الأول لكل شئون الجامعة، فبأمره يدخل هذا الطالب ويمنع هذا، وبأمره يدخل هذا الضيف ليلقي محاضرة أو يشارك في ندوة ولا يسمح لآخر (بصرف النظر عن مكانته الأدبية أو العلمية)، وبأمره كذلك يوافق على إجراء هذا البحث العلمي أو لا يجرى، وبأمره يعين المعيدون ويحرم آخرون، وبأمره يفوز بعض الطلاب في انتخابات الاتحاد، وبأمره يعتقل طالب أو يضرب عضو هيئة تدريس داخل الحرم الجامعي، وبأمره الكثير والكثير...،

إنه يحدد كل صغيرة وكبيرة داخل هذا الصرح الكبير المسمي بالحرم الجامعي، لذلك أعتقد أنه لم يعد أمرا غريبا على الإطلاق أن تستمر الانتهاكات الأمنية، بل أن تزداد شراستها طالما يتم اعتبارها جزءا من السياسة التعليمية، وطالما يعامل الضابط (من أعضاء المجتمع الأكاديمي أنفسهم) باعتبار وجوده وتجوله داخل أسوار الجامعة بين الطلاب من المشاهد اليومية المعتادة التي لا تستوقف النظر ولا تثير التعجب.

وبالرغم من أن هذا الوجود الأمني أصبح أمرا طبيعيا وحقا مكتسبا، فإنه يعد مخالفا لما هو منصوص عليه باللائحة الجامعية ذاتها (لائحة ٧٩ وتعديلها في ٨٤ فيما يتعلق بهذه النقطة)، إذ أن تلك اللائحة تحدد الوجود الأمني بوجود وحدة للأمن وظيفتها حماية منشآت الجامعة وأمنها، كما نصت المادة على أن تلك الوحدة تتبع سلطة رئيس الجامعة، وتتلقى أوامرها منه، كما أنها ترتدي زيا خاصا يحمل شعار الجامعة. وطبقا لتلك اللائحة (التي تحمل العديد من الإشكالات والانتهاكات) فإن وجود كل هذا الكم من رجال الأمن (وخاصة أمن الدولة)، أمر غير قانوني ومخالفة صريحة لنص اللائحة.

ومن خلال السطور التالية سنستعرض بعض أشكال الانتهاكات الأمنية، وصور تدخلها في الحياة الجامعية.

### - التدخلات في الأنشطة الأكاديمية:

كما ذكرنا قبل ذلك فإن الأمن يتمتع بسلطة مطلقة داخل الجامعة، وجزء من هذه السلطة متعلق بالتدخل في الشئون الأكاديمية، ومن أمثلة تلك التدخلات:

– رفض الأمن دخول بعض الضيوف الذي يتم دعوتهم من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب لإلقاء محاضرات أو المشاركة في ندوات، حيث إن دعوة أي ضيف من خارج الجامعة تتطلب الحصول على موافقة أمنية، حتى لو كانت تلك الدعوة متعلقة بشأن أكاديمي بحت كإلقاء محاضرة علمية، أو الاشتراك في ندوة ثقافية أو غير ذلك، وفي أحيان كثيرة يرفض الأمن انعقاد مثل تلك اللقاءات طالما رأى أن وجود هذا الضيف يمثل خطرا ما، أو أن الكلام الذي سيقوله ربما لا يتفق مع مصالح السلطة الحاكمة، وأحيانا ما يتم التعامل مع هذا الضيف بطريقة مهينة، ويقال له بشكل مباشر "إنه ممنوع من دخول الجامعة لأسباب أمنية"، مثلما حدث في عدة حالات، من أمثلتها ما حدث مع الإعلامي حمدي قنديل في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأديب بهاء طاهر في كلية الآداب، جامعة عين شمس، والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (مفكر إسلامي سوري) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة [٣].

هذا بالتأكيد غير المحاولات التي لا تأخذ مثل هذا الصيت الإعلامي، أو التي يتم فيها إجهاض المحاولة من البداية عندما يتوجه الطلاب للقسم أو الكلية بعرض دعوة ضيف ما فيقابلون بالرفض من قبل الإدارة خوفا من المشاكل الأمنية، ولا أعلم بشكل دقيق المنطق الذي يستند إليه رجال الأمن في الرفض، ربما يكون الخوف على العقول الشابة الواعدة من أن تتأثر

(٣) مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة «٩ مارس»، واقع التدخلات الأمنية في الجامعات المصرية.

بأفكار هدامة، أو ربما الخوف على الضيف ذاته من طلاب الجامعة.

– ربما يمثل تدخل الأمن في البحث العلمي أحد أهم المشكلات التي تؤثر بشكل مباشر على مسار وتقدم البحث العلمي في مصر، ومن الممكن أن يأخذ هذا التدخل شكلين، أحدهما يتم بصورة مباشرة كأن يطلب من الباحث الحصول

على موافقة أمنية، خاصة إذا كان البحث يرتبط من قريب أو بعيد بأمور قد يكون فيها شبهة سياسية، أو كان البحث يشترك فيه جهات أجنبية (وهنا يطلب موافقة أمنية رسمية)، أما عن أشكال التدخلات غير المباشرة فإنها عادة ما تكون عن طريق إيقاف الأبحاث وهي في مرحلة التنفيذ، أو فرض معوقات إدارية تحول دون إكمالها، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلي الاتصال بالباحث تليفونيا أو استدعائه في مقار أمن الدولة بحجة رغبة الجهات الأمنية في معرفة تفاصيل عن البحث.

**- التدخلات في تعيين المعيدين والبعثات للخارج:**

شهدت الأعوام القليلة الماضية عددا كبيرا من السيناريوهات الفجة التي يرفض فيها تعيين معيد بكلية (أو وقف تعيينه) لأسباب أمنية، ففي عدد كبير من الحالات تصدر الجامعة قرارا بتعيين معيد (باعتباره الأول على دفعته) ثم تتوقف إجراءات التعيين بسبب أن هذا الطالب يثير اعتراضات أمنية، إلا أن الأمر وصل اليوم إلي درجة أن تلك الاعتراضات أصبحت معلنة، بل وتم فرضها بشكل رسمي باعتبارها جزء من إجراءات التعيين، إنه حقا أمر يثير العجب أن يطلب قسم أو كلية تعيين طالب في تخصص ما، ويكون هذا الطالب مستوفي للشروط المهنية والعلمية لشغل هذا المنصب، ثم تطلب منه الكلية أن يقوم بملء استمارات تعرف بـ "استمارة استطلاع رأي الأمن"، ويبعث بتلك الاستمارة إلي خمس جهات أمنية مختلفة، ولا يتسلم الطالب مهمة وظيفته إلا بعد وصول رد الأمن بالقبول، إذا كان هذا الطالب لا يثير مخاوف أو اعتراضات أمنية، أما في حالة الرفض فلا يكون أمام الطالب إلا أن يلجأ لوسائل الضغط الأدبي أو القانوني والتي ربما تأخذ عدة أعوام، أو أن يستسلم ويبحث عن عمل آخر، ولكن الموقف الأكثر إثارة للعجب هنا هو موقف الجهات الإدارية ذاتها المسئولة عن تعيين المعيدين، ففي بعض الحالات توقفت إجراءات التعيين بعد أن قام رئيس الجامعة ذاته بتوقيع قرار تعيين المعيد، ولم يستطع هذا المعيد تسلم موقعه نظرا لأن في جامعته كلمة ضابط أمن الدولة تعلو على كلمة رئيس الجامعة.

والشيء ذاته يحدث عند ترشيح أعضاء هيئة التدريس للسفر في البعثات العلمية، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بملء الاستمارة ذاتها "استطلاع رأي الأمن"، ويملك الأمن السلطة ذاتها؛ فمن حقه الموافقة أو الرفض.

ربما لا يحتاج كل ذلك لتعليق، فهو يعكس بشكل مباشر صورا من الاعتداء على استقلال الجامعة، وانتهاك حريتها الاكاديمية.

**- تسكين الطلاب في المدينة الجامعية:**

من المعروف أن تسكين الطلاب المغتربين في المدن الجامعية لا يتم قبل مرور شهر، وأحيانا شهرين من بداية العام الدراسي، ويرجع هذا التأخير إلي انتظار إدارة الجامعة ورود موافقة الأمن على تسكين الطلاب، وفي بعض الأحيان يتم الاعتراض على تسكين أحد الطلاب لأسباب أمنية، فحتى تسكين الطلاب المغتربين يتم وفقا لتوجهاتهم السياسية، هذا غير قيام أجهزة الأمن أحيانا بالهجوم على غرف الطلاب وتفتشيها، وأحيانا طردهم من المدينة في منتصف العام الدراسي إذا اكتشف تورطهم في أنشطة لها أبعاد سياسية.

**- التدخلات في الأنشطة الطلابية:**

كنا ذكرنا في الجزء الخاص بواقع النشاط الطلابي أن العائق الأول دون استقلال ووجود نشاط طلابي حقيقي في الجامعة هو السيطرة الأمنية الكاملة، وربما يحمل هذا معنى أكبر إذا أشرنا إلى أن السبب الأساسي الذي دخلت له الأجهزة الأمنية –بكل تلك القوة– أسوار الجامعة هو هذه السيطرة على النشاط الطلابي، وخاصة النشاط السياسي منه، وعلى الأخص بعد أحداث يناير ١٩٧٧، والتي قادها الطلاب وتسببوا فيها (من وجهة نظر الأجهزة الأمنية) وبما تضمنته من أحداث تخريبية انتشرت في شوارع القاهرة وخرجت عن السيطرة الأمنية، ومن تلك اللحظة وضعت الجامعة بشكل مكثف على أجندة السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية باعتبارها تمثل خطرا وخصما محتملا يجب أن يظل دائما تحت السيطرة والمراقبة.

وعلى الرغم من بدء تلك السيطرة بفرض القيود بشكل أساسي على النشاط السياسي، فإنه وصل اليوم لكل أشكال الأنشطة الاخري حتى التي لا تحمل شبهة سياسية، وليصل الأمر في النهاية إلي أن أي نشاط طلاب ممنوع بأمر الأمن.

وقد تمت الإشارة إلي بعض أشكال تلك التدخلات، مثل عدم موافقة الأمن على تسجيل أسر نشاط بعينها لوجود عضو بها يقع في دائرة الشك أو الاتهام، كذلك التاريخ الطويل للتدخل في الانتخابات الطلابية عن طريق شطب واستبعاد المرشحين، أو بعض الحيل الأمنية الأخرى مثل الواقعة التي حدثت في كلية حقوق القاهرة من عامين (وتكررت في كليات أخرى) وهي جعل الانتخابات الطلابية في يوم أجازة للكلية، أو لمعظم

طلابها، لينتهي الأمر بقيام إدارة الكلية (ومن ورائها الأمن) بالانفراد بتحديد من تراه الأصلح ليفوز في الانتخابات بعيدا عن الطلبة وإرادتهم.

هذا غير التدخل في الأنشطة الأخرى مثل منع الأسر القائمة من القيام ببعض الأنشطة، والتدخل في أنشطة فرق المسرح وغيرها من الفرق الفنية. أو مصادرة أشكال الأنشطة التي تحمل صبغة سياسية والتي يقوم بها الطلاب بشكل غير رسمي مثل عمل المعارض وتعليق مجلات حائط أو توزيع النشرات وغيرها، وعادة ما يتم التعامل معها بشكل أكثر عنفا، بداية من المصادرة الكاملة وانتهاء بالتحقيق مع الطلاب وتهديدهم بالفصل أو فصلهم فعلا أو اعتقالهم بمعرفة جهاز أمن الدولة.

**- الاعتداءات على الطلاب ( المظاهرات والاعتقال):**

ربما لا تزيد تلك النقطة عن أنها تمثل شكلا أعنف من التدخل في النشاط الطلابي، فإذا كان التعامل مع النشاط الطلابي العادي في الأيام العادية يتم بالقمع أو المنع، فإنه في أحيان كثيرة أخرى يكون وخاصة في أيام التظاهر حيث يكون التعامل بالعنف والاعتداء وضرب الطلاب واستخدام قنابل الغاز وخراطيم المياه داخل الحرم الجامعي، وسحل الطلاب أمام أسوار الجامعة وفي الشوارع المحيطة بها، وفي أحيان أخرى يتم استدعاء الطلاب إلي مكتب الحرس ثم مقار أمن الدولة للتحقيق معهم وتهديدهم وتهديد أهاليهم واعتقالهم في آخر الأمر.

الحرية
للجامعة

ويكون موقف إدارة الجامعة ورئيسها في كل الحالات إما التزام الصمت أو المشاركة والمساعدة في عقاب الطلاب عن طريق إجراءات إدارية تعسفية تبدأ من إحالتهم إلى التحقيق وتمر بالإنذار بالفصل وأخيرا الفصل.

وقد شهدت الجامعة عدة حوادث عنيفة في السنوات الأخيرة، مثلما حدث في مظاهرات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية سنة ٢٠٠٢ من سحل وضرب الطلاب واعتقالهم في جامعة القاهرة، واستخدام الذخيرة الحية ضدهم في جامعة الإسكندرية والتي أودت بحياة أحد الطلاب، وغيرهما من الحوادث الأخرى؛ مثل التحرش الذي حدث بطالبتين في جامعة عين شمس العام الماضي، وعشرات الحوادث الأخرى. وربما يكون مشهد عربات الأمن المركزي المصطفة أمام الجامعة بشكل دائم ومشهد جنود الأمن المركزي وهم يحاصرون أسوار الجامعة ومداخلها كل يوم تقريبا كافيين للتعبير عن الحالة التي تعيشها الجامعة.

**- الاعتداءات على أعضاء هيئة التدريس:**

كانت أحداث الاعتداءات على أعضاء هيئة التدريس بالسب والضرب داخل أسوار الحرم الجامعي صادمة حتى بالنسبة لمن اعتاد مشهد الاعتداء على الطلاب، ففي عدة حوادث سابقة من نوعها قام ضباط أمن الدولة بالتعدي على أحد أعضاء هيئة التدريس بالسب بألفاظ خارجة، وفي مرات أخرى بالضرب وتمزيق الملابس، كان أشهرها الاعتداء على دكتور أستاذ

مساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس.[٤]

## ٥- القيود المجتمعية

لا تمثل القيود الأمنية المعوق الوحيد أمام استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي، فكما ذكرنا أن استقلال الجامعة يعني الاستقلال عن كل أجهزة وسلطات الدولة، وجزء من الرقابة التي تتم على الجامعة يتم بصورة غير مباشرة نتيجة ضغوط مجتمعية، ربما تكون أداة تلك الضغوط هي المؤسسة الدينية مثلما حدث مع الدكتور/ نصر حامد أبو زيد، والذي استخدم معه سلاح التكفير بصورة صارخة للاعتداء على الحرية الأكاديمية، وغيره من الحالات الأخرى التي تدخل في إطار الممارسة اليومية، والتي يتم فيها انتهاك حريات المجتمع الأكاديمي عن طريق استخدام مصطلحات فضفاضة لا علاقة لها بالبحث العلمي ولا العمل الأكاديمي مثل الخصوصية الثقافية، والعيب، والتقاليد، والقيم، والخروج على المألوف، وقد مثلت تلك القيود (والتي هي جزء من مناخ اجتماعي عام) عائقا كبيرا على العمل الأكاديمي، وصل إلى درجة فرض الرقابة الذاتية من قبل أعضاء هيئة التدريس على أنفسهم خوفا من الوقوع تحت طائلة الرفض المجتمعي.

---

[٤] مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة "٩ مارس"، واقع التدخلات الأمنية في الجامعات المصرية.

كافر
باحث

# ثالثا: الإطار القانوني

لا يهدف هذا الجزء إلي استعراض قانوني تفصيلي بقدر ما يهدف إلي استعراض أهم مشكلات الإطار القانوني المنظم للجامعة، فالقوانين واللوائح الجامعية مسئولة عن قدر من الوضع الحالي في الجامعة، وتعد لائحة ٧٩ المنظمة للعمل في الجامعة من أكثر اللوائح التي أثارت الجدل والاعتراض، فتقريبا ومنذ وضعها في عام ١٩٧٩ وهي تثير اعتراضات كل المهتمين بالشأن الجامعي سواء من الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو النشطين المهتمين بالجامعة أو مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، إذ أنها تحتوي على عدد كبير من المواد التي تتعارض مع المبادئ العامة لاستقلال الجامعة، وخاصة فيما

يتعلق بالعمل الطلابي، وسوف نتعرض لها في الجزء التالي.

وإذا أردنا التحدث بشيء من التفصيل عن الكيفية التي تعاملت بها التشريعات مع الجامعة، سنجد أن الدستور تحدث عن الجامعة بشكل مباشر في مادة واحدة فقط مادة ١٨ « تكفل الدولة استقلال الجامعات، ومراكز البحث العلمي»، ثم جاءت المادة ١ من قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات، والتي تنص على أن «تكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين حاجات المجتمع والإنتاج»، وهذه هي البنود التي تحدثت عن استقلال الجامعة، لتأتي بعد ذلك لائحة «٧٩ « لتتنافى مع كل مبادئ استقلال الجامعات والبحث العلمي، ومن أهم المشكلات في هذه اللائحة ما يأتي:

**- نظام تأديب الطلاب:**

نصت المواد من ١٢٣ وحتى ١٢٩ على الحالات التي يعد سلوك الطلاب فيها مخالفة تأديبية، حيث نصت على أنه «يعتبر مخالفة تأديبية كل إخلال بالقوانين واللوائح الجامعية وعلى الأخص:

١- الأعمال المخلة بنظام الكلية أو المنشآت الجامعية.

٢- تعطيل الدراسة أو التحريض عليه، أو الامتناع المدبر عن حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التي تقضي اللوائح بالمواظبة عليها.

٣- كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة أو مخل بحسن السير والسلوك داخل الجامعة أو خارجها.

٤- كل تنظيم للجمعيات داخل الجامعة أو الاشتراك فيها

دون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة.

٥- توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط بأية صورة بالكليات، أو جمع توقيعات دون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة.

٦- الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام أو الآداب.

ويلاحظ من تلك المواد أنها استخدمت مفاهيم عامة جدا وغير منضبطة، مثل التقاليد الجامعية، النظام العام، الآداب، الشرف، الكرامة، حسن السير والسلوك. كما أنها تمنع كل أشكال العمل الطلابي، وتضعه داخل إطار المخالفات التأديبية، وحددت العقوبات التأديبية التي توقع على من يقوم بمثل تلك المخالفات والتي تبدأ من التنبيه الشفهي أو كتابة، وتتدرج لتنتهي بالفصل النهائي من الجامعة وتبليغ قرار الفصل إلي الجامعات الأخرى، ويترتب على ذلك- طبعا- عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم إلي الامتحانات في جامعات جمهورية مصر العربية.

**- القيود على حق الترشيح في اتحاد الطلبة:**

وتعد القوانين المنظمة للانتخابات الطلابية من أهم معوقات العمل الطلابي، خاصة فيما يتعلق بشروط الترشيح، حيث نصت المادة رقم ٣٣٤ من لائحة ٧٩ على أن: «يشترط فيمن يتقدم للترشيح لعضوية لجان ومجالس الاتحادات أن تتوافر فيه الشروط التالية: أن يكون متصفا بالخلق القويم والسمعة الحسنة....»

وشرط «الخلق القويم والسمعة الحسنة» هذا، يمثل الحجة الأساسية التي تلجأ إليها إدارة الجامعة والسلطات الجامعية من أجل استبعاد أي طالب لا يحظى برضا الأمن أو الإدارة، وحرمانه من حقه في ترشيح نفسه لتمثيل زملائه الطلاب، إذ أنه شرط فضفاض للغاية، وهذا طبعا غير الشروط الأخرى التي تقلل من فرص الطلاب في الترشيح مثل: أن يكون طالبا نظاميا، وغير باقٍ للإعادة، وأن يكون له نشاط ملحوظ في النشاط الذي يرغب في الترشيح له.

**- تدخل أعضاء هيئة التدريس في النشاط الطلابي:**

سمحت لائحة ٧٩ لأعضاء هيئة التدريس بالتدخل بشكل مباشر في النشاط الطلابي، وذلك من خلال اشتراط ريادة أعضاء هيئة التدريس للجان اتحاد الطلاب وأسر النشاط الطلابي، حيث جاء في المادة رقم ٣٢٨ من اللائحة أن «يشكل مجلس اتحاد طلاب الكلية أو المعهد سنويا بريادة عميد الكلية أو المعهد أو من ينيبه في ذلك من أعضاء هيئة التدريس وعضوية رواد لجان مجلس الاتحاد من أعضاء هيئة التدريس»، «ويشكل مجلس اتحاد الجامعة بريادة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب أو من ينيبه في ذلك رئيس الجامعة، وعضوية كل رواد مجالس اتحادات الكليات والمعاهد بالجامعة»، ثم أضافت المادة بعد ذلك «يحق لرؤساء الجامعات أو نوابهم أو عمداء الكليات أو المعاهد أو وكلائهم بحسب الأحوال، إيقاف أي قرار يصدر عن أي مجلس من مجالس اتحادات الطلاب أو لجانها يكون مخالفا للتقاليد الجامعية».

وتعكس تلك المواد تعارضا واضحا مع مبدأ استقلال العمل الطلابي؛ إذ أنها تفرض عليه الرقابة المباشرة، كما تمنح لأعضاء هيئة التدريس الموجودين في المجالس الطلابية سلطات واسعة تسمح لهم بالتحكم في كل قرارات تلك المجالس، وتلغي أي فرصة لوجود إرادة طلابية مستقلة كما تمنح رؤساء الجامعات أو من يمثل سلطتهم –حسب الأحوال– حق إيقاف أي قرار إذا ما رأى سيادته أنه يخالف التقاليد الجامعية.

**- تدخل سلطات الأمن داخل الجامعات:**

نصت المادة رقم ٣١٧ من لائحة ٧٩، على أن «تنشأ بكل جامعة وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة»، ثم جاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٤ فأضاف لذلك أن «تنشأ بكل جامعة وحدة للأمن الجامعي تتحدد مهامها في حماية منشآت الجامعة وأمنها، وتتبع رئيس الجامعة مباشرة، وتتلقي منه أو ممن ينيبه التعليمات اللازمة لأداء هذه المهام، ويكون لأفرادها زى خاص يحمل شعار الجامعة».

وتتمثل المشكلة الأساسية في تلك المادة في أنها جعلت مهمة حفظ الأمن داخل الجامعة من اختصاص الأمن، ولم تحدد –في الوقت نفسه– ما تعنيه بأمن الجامعة، مما أتاح فرصة لأمن الجامعة للتدخل في كل تفاصيل الحياة الجامعية بحجة أنها تهدد أمن الجامعة.

مكتب العميد

وعلى الرغم من أن المادة نفسها تحمل مشكلات تسمح للأمن بالتدخل في الشئون الجامعية؛ فإن الوضع الفعلي داخل الجامعة أصبح أسوأ من ذلك بكثير، وهو ما تعرضنا له في صدد التدخلات الأمنية.

وقد مثلت كل تلك القواعد القانونية معوقات للعمل الطلابي، حيث إنها تقلل بشكل كبير من مساحات الحرية التي يمكن أن يتحرك فيها الطلاب.

كان هذا عن عدد من الجوانب المختلفة المتعلقة باستقلال الجامعة، وفي النهاية فهناك سؤال أخير مطروح: لماذا يحتل استقلال الجامعة كل تلك الأهمية؟ ولماذا يجب أن يكون موضع اهتمام من مختلف الأفراد؟.

# رابعا: لماذا استقلال الجامعات؟

من خلال العرض السابق ظهر لنا أن استقلال الجامعات عملية معقدة يتطلب الوصول إليها توفر عدد كبير من العوامل، خاصة إذا قارنا ما ينبغي الوصول إليه بالوضع الفعلي الحادث الآن في الجامعات المصرية، ولكن ما الذي يمكن أن يضيفه استقلال الجامعة للمجتمع ولحياة الأفراد الذين يعيشون فيه؟.

لا يمكن أن يتحقق أي دور للجامعة في المجتمع في ظل غياب استقلالها:

• فلا يمكن أن تخرج الجامعة عقولا نابهة قادرة على التفكير والإبداع في ظل مناهج تعليمية تعتمد على التلقين، أو الالتزام بمصالح أي سلطة سياسية أو اجتماعية أو دينية.

• لا يمكن بناء شخصية الطلاب في ظل سيطرة أمنية على الأنشطة الطلابية، وفي ظل مناخ من الإرهاب والقمع الأمني والإداري.

• لا يمكن إنتاج بحث علمي جاد في ظل كل تلك القيود الأمنية والإدارية على البحث العلمي، وفي ظل كل هذا الفساد الإداري، وفي ظل التقليل المتعمد لقيمة المعرفة والبحث العلمي، واستبدال معايير الكفاءة العلمية بمعايير أخري مثل رضا السلطة السياسية أو الأمنية.

• لا يمكن للأستاذ الجامعي أن يعد طلابه إعدادا جيدا طالما أنه يشعر أن لضابط أمن الدولة سلطة عليه، وأن وجوده وأمنه مهددان، بل مرتبطان بمدى نيل رضا وقبول الجهات الأمنية.

• لا يمكن للجامعة أن تتواصل مع المجتمع وتلبي حاجاته في ظل هذا التغييب المتعمد لعقول الطلاب، وفي ظل المحاولات الدائمة للفصل بينهم وبين كل ما يدور في مجتمعهم.

• وأخيرا لا يمكن أن تمارس الجامعة أيا من أدوارها طالما كان أفرادها (طلاب وأعضاء هيئة تدريس) يشعرون بأن الجامعة ليست ملكا لهم، وأنهم تحت المراقبة والتهديد.

# تعريف بالمؤلفة

الاسم: خلود صابر بركات

- معيدة بقسم علم النفس- كلية الاداب-جامعة القاهرة.
- حاصلة على ليسانس علم النفس- كلية الاداب-جامعة القاهره-٢٠٠٦.
- دبلوم علم النفس الاكلينيكى-٢٠٠٧.
- لها اهتمامات بالعمل الطلابى وشاركت فى العديد من اللجان والتجمعات الطلابية أثناء دراستها.
- شاركت فى العديد من المؤتمرات وورش العمل حول العمل الطلابى واللائحة الطلابية.
- شاركت فى اعداد مسود للاشحة طلابية بديلة، مركز حرية الرأى والتعبير- ٢٠٠٦ شغلت منصب سكرتير عام الاتحاد الحر بجامعة القاهرة -٢٠٠٦ والذى كان أول تجربة للاتحاد الحر يجامعات مصر.
- عضو مؤسس فى حركة ٢٠ مارس للطلاب و أعضاء هيئة التدريس- ٢٠٠٤ .
- عضو مؤسس فى حركة الشارع لنا .
- عضو مؤسس فى اللجنة التنسيقية للعمل الطلابى(جامعتنا)٢٠٠٥.

شاركت كمتدربة ومدربة فى العديد من الدورات التدريبية الطلابية لمبادىء حقوق الانسان مثل:

- الدورة التدريبة الثانية عشر والثالثة عشر على حقوق الانسان لطلاب الجامعات المصرية- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان- عامى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.
- الدورة التدريبة «مناهضة التمييز والعنف ضد النساء»-المعهد العربى لحقوق الانسان وتجمع النساء الديمقراطى اللبنانى-٢٠٠٦.
- شاركت فى العديد من نماذج المحاكاة لمجلس الشعب المصرى بالجامعات المصرية مثل: النموذج الأول لمحاكاة مجلس الشعب المصرى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة -٢٠٠٤.